

◀ لقد ازدادت قيمة الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، ولكن نسبتها تراجعت من حيث إجمالي الواردات السعودية

◀ اتوسع الهائل في الطاقة الإنتاجية للنفط السعودي سيساعد في تلبية الاحتياجات الأمريكية والعالمية

◀ تبقى الولايات المتحدة الضامن الأكبر للأمن في منطقة الشرق الأوسط وكذلك أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية

◀ إن سياسة المعاملة بالمثل فيما يتعلق بتأشيرات الدخول تمكن نحو ستة وعشرين ألف طالب سعودي من تلقي دراساتهم العليا في أمريكا

بقيت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية (يمكن الرجوع إلى تقرير ساب «علاقات ملزمة» بتاريخ 16 يناير 2008) تتمتع بالقوة بالرغم من التراجع المضطرب لنسبة واردات المملكة الإجمالية من الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن المملكة لا تزال على قائمة أهم الشركاء التجاريين الخمسة عشرة بالنسبة لأمريكا.

قُدِّر حجم التجارة بين المملكة وأمريكا عام 2007 بنحو 192.7 مليار ريال سعودي (51.3 مليار دولار) بينما بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية نحو 51.4 مليار ريال سعودي (13.7 مليار دولار) مقارنة بنحو 19.7 مليار ريال سعودي (5.2 مليار دولار) عام 2002. إن هذه الزيادة هائلة ووصلت إلى (161 في المائة) ولكن مقارنة بالشركاء التجاريين الآخرين للمملكة، فإن أمريكا تفقد نسبة من حصتها الإجمالية في السوق السعودي. في عام 2000، كانت الصادرات الأمريكية للمملكة تشكل نحو 19.7 في المائة من إجمالي واردات المملكة. ولكن بحلول عام 2007 تراجعت هذه النسبة إلى 13.5 في المائة. أما حصة الصين

## العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية

الشراكة التكافلية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ستستمر ولا سيما بعد زيارة الرئيس الأمريكي أوباما إلى المملكة.

3 يونيو 2009

د. جون اسفكياناكيس

كبير الاقتصاديين للمجموعة

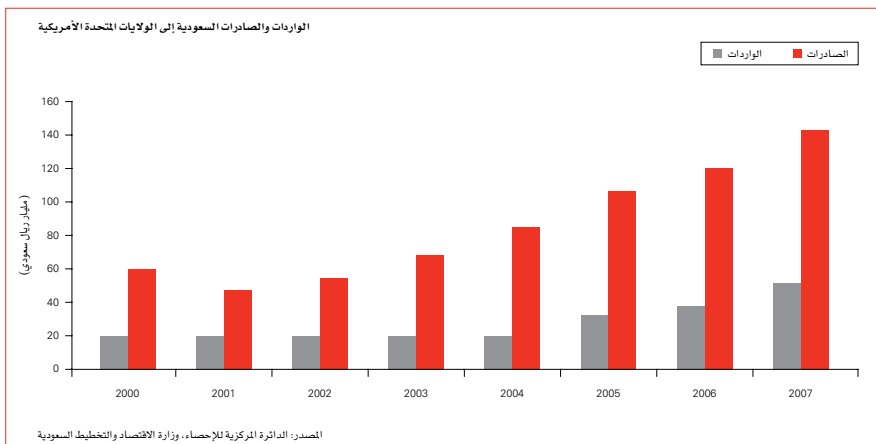
هاتف: +966 1 276 4602

بريد إلكتروني: johnsfakianakis@saab.com

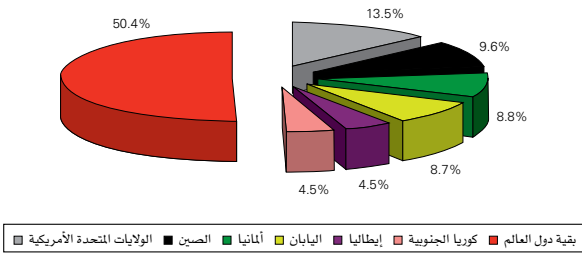
يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع [www.sabb.com](http://www.sabb.com)

### إقرار وتصريح

يتعين قراءة هذا التقرير مع التصريحات وشهادات المحلل المالي الواردة في ملحق الإفصاح مع الإقرار الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

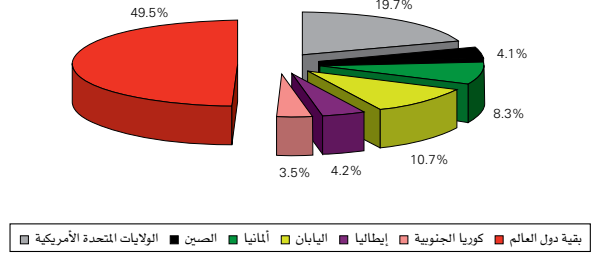


الواردات السعودية من حيث المصدر (2007)



المصدر: ساما

الواردات السعودية من حيث المصدر (2000)



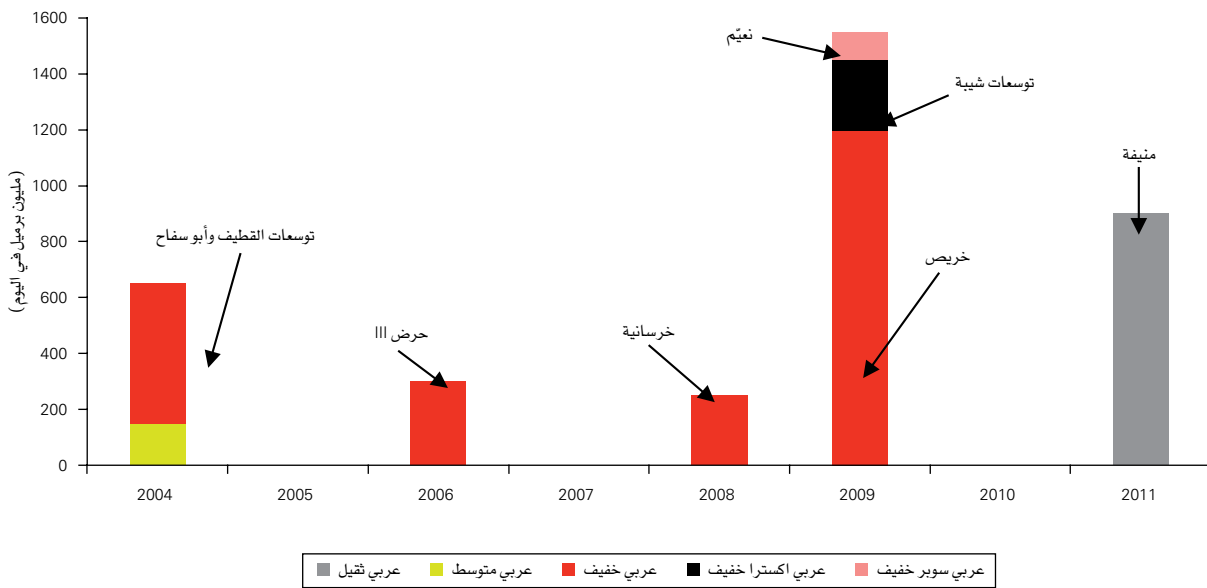
المصدر: ساما

التي حدثت على المستوى العالمي وإلى الصادرات الصينية التي تتمتع بالأسعار المنافسة والتنوع. هذا بالإضافة إلى التحول في أولويات المملكة في مجال الاستيراد والطبيعة المتغيرة للصادرات الأمريكية في مجال المنتجات والخدمات. وعلى عكس ما يعتقد عامة الناس فإن ارتباط الريال السعودي بالدولار لم يساهم في ازدهار العلاقات التجارية بين المملكة وأمريكا. كما أن الفوضى التي شهدتها قطاع صناعة السيارات الأمريكية أدى إلى تغير في رؤية المستهلكين

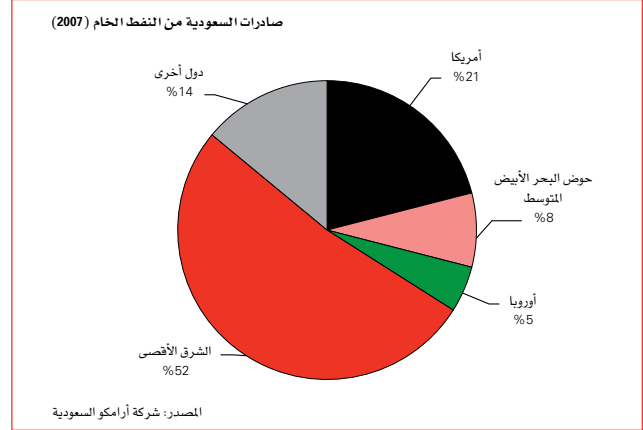
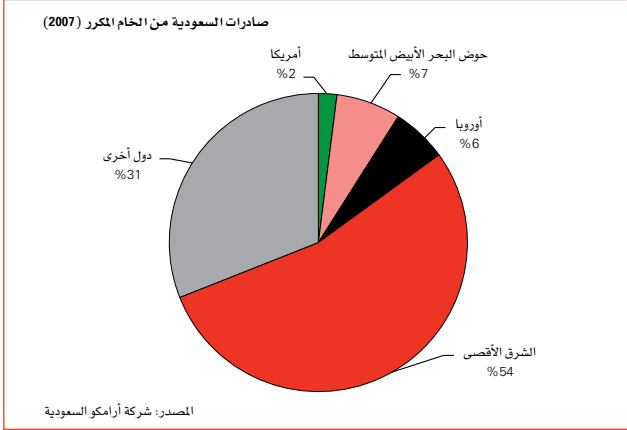
من السوق السعودي فقد ارتفعت من 4.1 في المائة عام 2000 إلى 9.6 في المائة في عام 2007. أما دول أخرى مثل اليابان فقد تمكنت من المحافظة على حصتها من السوق السعودي. وارتفعت إلى 8.8 في المائة عام 2007 مقارنة بـ 8.3 في المائة عام 2000.

أما اليابان فقد شهدت تراجع حصتها من 10.7 في المائة عام 2000 إلى 8.7 في المائة عام 2007، يُعزى هذا التوجه إلى التغيرات الكبيرة

الإضافات القائمة والمخطط لها على الطاقة الإنتاجية



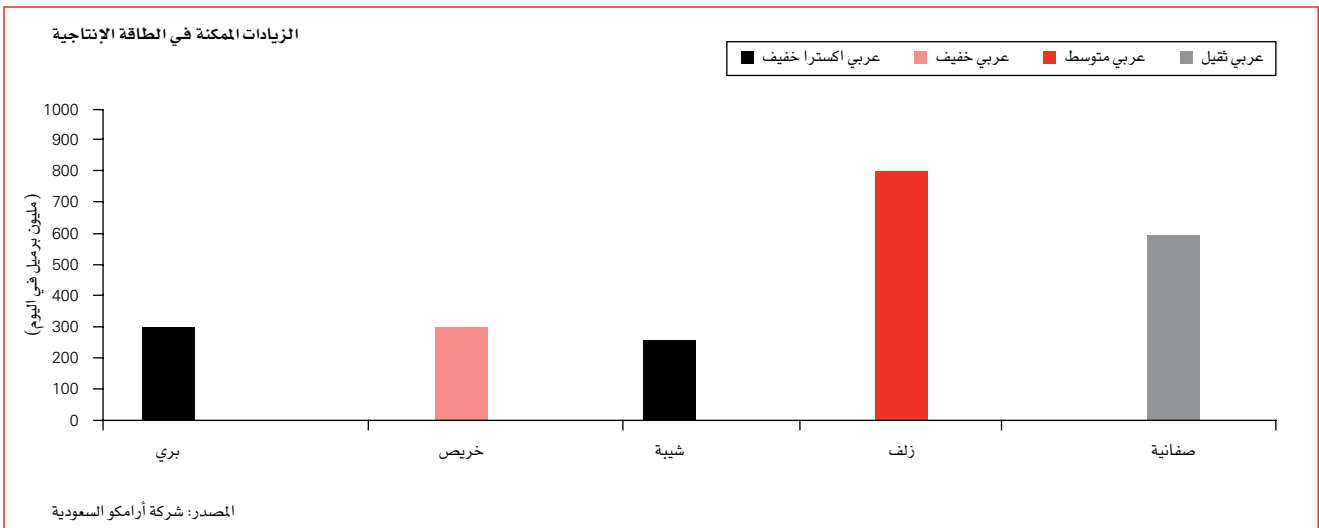
المصدر: شركة أرامكو السعودية



من واردات أمريكا من النفط. وكانت المملكة تحتل المرتبة الثالثة بعد كندا والمكسيك كمصدر لواردات النفط الأمريكية. ويُعزى ذلك إلى أن الجزء الأكبر من صادرات المملكة من النفط الخام والمكرر لم يُصدّر إلى أمريكا الشمالية وأوروبا ولكن إلى آسيا. في عام 2007 وصلت حصة آسيا نحو 52 في المائة من إجمالي صادرات السعودية من النفط ونحو 54 في المائة من إجمالي المنتجات المكررة أما حصة الولايات المتحدة فبلغت 21 في المائة من إجمالي صادرات النفط السعودية تليها منطقة حوض البحر المتوسط بنحو 8 في المائة وأوروبا بنحو 5 في المائة. كانت المملكة العربية السعودية ولا تزال تضطلع بمسؤولياتها وتقوم بدورها لتلبية احتياجات سوق النفط العالمي. وستبدأ المملكة قريباً بإنتاج نحو 1.2 مليون برميل يومياً من حقل خريص، وتعتبر هذه الزيادة هي الأكبر لحقل نفط واحد في

فيما يتعلق بالمنتجات الأمريكية. ولكن هذا التحول يأتي كنتيجة حتمية للأزمة التي يشهدها هذا القطاع.

شهدت الصادرات السعودية إلى أمريكا زيادة هائلة (نتيجة ارتفاع أسعار النفط) خلال العام الماضي. فقد بلغت صادرات المملكة إلى أمريكا خلال عام 2007 مقدار 141.3 مليار ريال سعودي (37.68 مليار دولار) كما شهدت الصادرات السعودية إلى أمريكا تحولات على مدى السنوات الأخيرة. ففي عام 2000، كانت الصادرات السعودية ومعظمها من النفط ومشتقاته تشكل نحو 20 في المائة من الصادرات السعودية، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى 15 في المائة في عامي 2006 و2007. صدرت المملكة ما يتراوح بين 1.46 و1.49 مليون برميل من النفط الخام يومياً إلى أمريكا أي ما يعادل 12 في المائة



المنيفة (والتي تعتمد على مشاريع مشتركة لإقامة ثلاث محطات تكرير في المملكة والتي من المتوقع أن ينتهي العمل بها في عام 2011. فإذا بقي معدل الإنتاج على حاله، فإنه سيكون لدى المملكة نحو أربعة ملايين برميل كطاقة إنتاج احتياطية (وهي الطاقة الفائضة الأكبر في العالم) تتراوح قيمتها بين 15 - 20 مليون دولار يومياً. وصرحت شركة أرامكو السعودية من ناحيتها أنها ستنفذ عمليات حفر إضافية في الحقول القائمة وذلك بهدف تعويض تراجع إنتاج الآبار القديمة. وتتضمن الخطة زيادة أعمال بنحو الثلث لتصل إلى نحو 250 بئراً، مع إعطاء الأفضلية للحفر في المناطق البرية. لقد سبق للمملكة العربية السعودية أن أعلنت أنها قادرة على إضافة نحو 200 بليون برميل لاحتياطيات النفط المؤكدة وذلك بعد فترة طويلة من الاستثمار والتنقيب.

الإنتاج العالمي. ويُعدّ الخريص حقل النفط الأكبر بين مشاريع حقول النفط السعودية الثلاثة والتي سترفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمملكة إلى نحو 12 مليون برميل في اليوم مع نهاية شهر يونيو من عام 2009. وتقدر التكلفة الإجمالية لحقل خريص والمشاريع الأخرى لزيادة الطاقة الإنتاجية السعودية بنحو 70 مليار دولار. وبالإضافة إلى الزيادة التي تحققت في حقل نُعيم والتي بلغت مائة ألف برميل يومياً من النفط العربي السوبر خفيف، فإن هناك زيادة جديدة تقدر بنحو 250 ألف برميل يومياً من النفط العربي السوبر خفيف بعد توسعة حقل الشيبة والذي ستصل طاقته الإنتاجية الإجمالية إلى نحو 750 ألف برميل في اليوم. وتتضمن هذه التكاليف المصاريف على الخطوط لإنتاج 900 ألف برميل في اليوم من النفط العربي الثقيل من مشروع

#### توقعات ساب :

تقوم العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية على التكافل والتعاقد وتتميز بالثبات – وإن لم يكن على أساس الاتفاقيات – حول القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، وتضافرت هذه الأبعاد الثلاثة في ترسيخ علاقة من نوع خاص بين الطرفين تستند كما ذكرنا إلى مبدأ التكافل. وهو نوع من العلاقة يصعب على الجانبين فك أواصرها بالرغم من أنها تتعرض غالباً للالتباس وسوء الفهم والمعلومات الخاطئة. فالولايات المتحدة تنظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها شريك سياسي واستراتيجي في الشرق الأوسط لأنها تجسد صوت الحكمة والاعتدال إضافة إلى مكانتها كأكبر قوة في عالم الطاقة وتوازن أسعار النفط وتزويد الأسواق العالمية باحتياجاتها النفطية. وعلى الرغم من التصريحات التي دأبت واشنطن على إطلاقها منذ إدارة الرئيس نيكسون، فقد أصبحت الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على النفط المستورد من الدول الأخرى ولا سيما من منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد الجيو – سياسي، نجد أن المملكة العربية السعودية تجسد صوت العقل والاعتدال الذي يعد ضرورة أساسية لمواجهة حالة اللاعقلانية والشعور المتزايد بالظلم والإجحاف في المنطقة. ولا تستند العلاقات الأمريكية – السعودية إلى الاعتبارات الأمنية فحسب، بل تحكمها المصالح الاقتصادية أيضاً. ففي إطار الحرب على الإرهاب، سعى الطرفان إلى توطيد العلاقات الأمنية بينهما داخل المملكة وخارجها، ولا يمكن أن ننسى أن الولايات المتحدة تتولى حماية منطقة الخليج والدفاع عنها، الأمر الذي لا يستطیع الاتحاد الأوروبي القيام به بالرغم من دوره الاقتصادي البارز والقرار الذي اتخذته فرنسا مؤخراً بتعزيز وجودها الأمني في المنطقة. أما على الصعيد الاقتصادي، فلا يزال الارتباط بين الريال السعودي والدولار الأمريكي قائماً بالرغم من تفاوت الآراء في مدى جدواه والتوقعات التي تتبدد باقتراب نهاية عصر الدولار. والواقع أن التوجهات العامة للاقتصاد الأمريكي والمصير الذي ينتظر الدولار والسياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي يؤثر إلى حد كبير بالاقتصاد السعودي. ومن هنا فإن آفاق العلاقات الأمريكية – السعودية واسعة وممتدة أكثر مما يدرك البعض. الدورات الاقتصادية لا تتسم دائماً بالتوافق والانسجام بين أمريكا والمملكة. ففي الماضي القريب، خفضت الولايات المتحدة من قيودها على السياسة المالية بينما وقعت المملكة العربية السعودية تحت ضغوط التضخم.

ويتطلب التضخم الحفاظ على معدلات الفائدة مرتفعة، غير أن عدم الاهتمام بالفجوة بين معدلات الفائدة في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة يفتح الباب على مصراعيه أمام المضاربات في العملة. فقد أدى تراجع الدولار إلى إضعاف شروط التجارة السعودية وترك آثاراً سلبية على الصادرات والواردات وأنماط التضخم داخل المملكة. ومن المعروف أن الآليات والأساليب المالية التي اتبعتها الولايات المتحدة أثرت في الدولار وفي الاتجاه العام للسياسة النقدية (وهذه ليست القاعدة العامة). ومن بين الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها هو كيفية تعامل السلطات السعودية بما فيهم محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي السيد محمد الجاسر الذي سعى إلى تعزيز الثقة في التوجهات المستقبلية للدولار والاقتصاد الأمريكي بصورة عامة. وفي معرض حديثه عن هذه القضية، صرح السيد محمد الجاسر قائلاً «لا يمكن الجزم بأن الدولار هو العملة الوحيدة التي تتعرض للاضطرابات وأن على الناس أن يبحثوا عن قوارب نجاه بعيداً عن الدولار»، وأضاف قائلاً «إذا كنتم قلقين من الدولار، فإلى أين ستذهبون؟ فلا ريب أن العملات الأخرى تعكس الثوابت الأساسية لاقتصاداتها. ولا تسيير الاقتصادات الكبرى في العالم بصورة جيدة في الوقت الحالي».

وعبرت الكثير من الدول - بما فيها الصين - عن مخاوفها من عجز الدولار على الاحتفاظ بمكانته كعملة احتياطية. ونحن نعتقد أن استمرار ارتباط الريال بالدولار سيضفي مزيداً من الثقة على الدولار لأنه يتلقى دعماً كبيراً من أكبر منتجي النفط في العالم، وهذا أمر لا يمكن التقليل من أهميته. وإضافة إلى ذلك، لعبت المملكة العربية السعودية دوراً فعالاً في هذا الإطار عبر شراء ديون الحكومة الأمريكية من خلال إيداع معظم أصولها الأجنبية في سندات الخزانة الأمريكية. وهنا نجد أن أحد الطرفين قام بشراء دين الطرف الآخر، الأمر الذي يجعل قوة الأصول الخارجية للمملكة العربية السعودية مرهونة إلى حد كبير بأداء الاقتصاد الأمريكي. وعلى هذا الأساس يمكن توقع مسار الاقتصاد السعودي في حالة تعرض الدولار الأمريكي والأصول الأمريكية لمزيد من الانخفاض والتراجع.

وبناءً على المعدلات الحالية للإنتاج، تستطيع المملكة الاستمرار في إنتاج النفط لمدة 90 عاماً تقريباً. غير أن النفط يمثل أهم مصادر الدخل للمملكة العربية السعودية ولذا يجب استخدامه بعناية وحيطة بما يخدم المصالح الاقتصادية الوطنية للمملكة.

ولا يمكن النظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها مجرد محطة وقود العالم، إذ تركز معظم المناقشات التي تدور حول النفط على كيفية تأمين العرض في حين لا تتطرق إلى سبل تأمين الطلب. ولا يمكن أن ننسى أنه في الاجتماع الذي عقد بجدة خلال يونيو من عام 2008، كشف وزير النفط السعودي علي النعيمي النقاب عن تفاصيل لمشروعات تهدف إلى تطوير حقول النفط التي ستتولى تنفيذها شركة أرامكو بعد الانتهاء من حقل منيفة، ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور البارز الذي لعبته المملكة على مدار التاريخ في تلبية الاحتياجات النفطية العالمية، غير أن الدول المنتجة تحتاج إلى رصد ومعرفة التوجهات المستقبلية لعملية الاستهلاك حتى تتمكن من الاستثمار في مشروعات طويلة المدى.

كما يجب التغلب على أزمة الثقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. فمن جانبها، تحتاج الدول المنتجة إلى الوقوف على الآثار التي قد تترتب على استخدام مصادر الطاقة البديلة بالرغم من عدم التأكد من جدوى تقنيات مصادر الطاقة البديلة التي تتبناها الدول المستهلكة. وعلى الجانب الآخر، تسعى الدول المستهلكة إلى

وضع قواعد ثابتة لمعالجة قضية المضاربات في أسواق النفط والسلع مع حرصها على تعديل نمطها الاستهلاكي وخفض الطلب. وتتبنى المملكة العربية السعودية موقفاً واضحاً تجاه مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية؛ إذ من المهم البحث عن مصادر بديلة للطاقة شريطة ألا يترك انعكاسات سلبية على الاستثمارات في قطاع النفط، لأن نقص الاستثمارات النفطية قد يؤدي إلى رفع أسعار النفط مرة أخرى، وهو الأمر الذي لا يصب في مصلحة الجهود المبذولة للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية. ويجب علينا ألا نوجه أصابع الاتهام إلى السعودية في حالة ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى، بل يجب أن نلقي باللائمة على المضاربين الذين لا يخضعون لأي قيود. فحتى الآن، لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة لضبط المضاربات في الأسواق المالية. وعلى العالم أن يقر بضرورة منح الدول المنتجة سعراً عادلاً ومنصفاً والذي يتراوح كما ترى السعودية بين 75 - 80 دولار للبرميل.

ومن المؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين واشنطن والرياض ستشهد مزيداً من التقدم وستلعب التجارة دوراً هاماً في هذا الإطار. فيتعين على واشنطن الحفاظ على مكانتها الرائدة في الأسواق السعودية خلال السنوات القادمة معتمدة في ذلك على منتجاتها المتطورة والحديثة. ومن المتوقع أن تكتسب العلاقات التجارية بين الطرفين ملامح جديدة في ظل تغير التوجهات العالمية وظهور منافسين جدد على الساحة. غير أن الحقيقة الواضحة للعيان هي أن العلاقات المتبادلة بين الطرفين عادت بالنفع على الجانبين وليس أدل على ذلك من التحاق ما يزيد على 26 ألف طالب سعودي بالتعليم العالي في الولايات المتحدة، الأمر الذي سيساعد في ضمان أن تبقى العلاقة أكثر استمرارية وتكافلية من أي وقت مضى.

## ملاحظات

## ملحق الإفصاح

### شهادة المحلل

يشهد المحلل /المحللون الواردة أسماؤهم والمسؤول/المسؤولون بشكل رئيسي عن هذا التقرير بأن الرأي /الآراء الواردة حول الورقة /الأوراق المالية أو جهة /جهات إصدارها محل الدراسة أو أي جهة /وجهات نظر أو توقع /توقعات أخرى إنما يعبر عن آرائهم الشخصية ولم ولن يتقاضوا أي جزء من أتعابهم مقابل تقديم أي توصية /توصيات أو رأي ورد في هذا البحث.  
د. جون اسفاكياناكيس

يستهدف هذا التقرير المؤسسات الاستثمارية ولا ينبغي استخدامه عن طريق أي جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، يرى البنك السعودي البريطاني أن قرار المستثمر بالدخول في استثمارات معينة يجب أن يعتمد على ظروف حالته الخاصة مثل ممتلكاته الحالية مع مراعاة الاعتبارات الأخرى.

### إفصاحات أخرى

- 1 - صدر هذا التقرير بتاريخ 3 يونيو 2009.
- 2 - كافة بيانات السوق الواردة في هذا التقرير مستمدة من مصادرها حتى نهاية يوم 2 يونيو 2009 إلا إذا ورد في التقرير ما يدل على خلاف ذلك.
- 3 - يتبنى البنك السعودي البريطاني إجراءات معينة تهدف إلى تحديد وإدارة أي تضارب محتمل في المصالح يكون ذا صلة بأعماله البحثية، وذلك من خلال سياسة الفصل الكامل بين الخدمات المصرفية الاستثمارية والأنشطة البحثية لضمان التعامل بشكل سليم مع المعلومات السرية و/أو الحساسة من ناحية السعر.

## ملاحظة

لقد أُعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوق بها، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أية مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامة فقط، ويجب ألا تُفسر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أية استثمارات. كما أن التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأي شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أي من مديره أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.